



PROVISIONAL

A/31/PV.109  
22 September 1977

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة بعد المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، الساعة ٢٠ / ٢١

( سرى لانكا )

السيد أميراسينغ

الرئيس :

- الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة [ ١٠٠ ] ( تابع )
- الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة : تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الثالث ) [ ٦٦ ] ( تابع )
- البيان الختامي للرئيس
- دقيقة صمت للصلاة أو التأمل [ ٢ ]
- اقبال الدورة الحادية والثلاثون للجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room A-3550 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة الساعة ١٠ / ٠٥مواصلة نظر البند ١٠٠ من جدول الاعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة (A/31/481/Add.1 and 2)

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : قبل أن نبدأ في نظر بند جدول الأعمال المعروض علينا في هذه الدورة المستأنفة ألا وهو البند ٦٦ ، أود أن أستري انتباه الجمعية العامة السي الويقتين A/31/481/Add.1 and Add.2 اللتين تتضمنان رسالتين موجهتين الي من الامين العام يبلغ فيهما اللجنة أن امراطورية وسط افريقيا والكونفو قد قامتا بدفع المبالغ المستحقة عليهما لخفض متأخرات اشتراكهما الي مادون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

مواصلة نظر البند ٦٦ من جدول الاعمال

الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها

الاستثنائية السابعة : تقرير اللجنة الثانية ( الجزء الثالث ) ( A/31/335/Add.2 )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أذعو مقرر اللجنة الثانية السيد بفانزltr من النمسا لتقديم تقرير اللجنة الثانية .

السيد بفانزltr ( النمسا ) مقرر اللجنة الثانية قدم تقرير اللجنة ( A/31/335/Add.2 )

ثم تحدث الآتى .

السيد بفانزltr ( النمسا ) مقرر اللجنة الثانية ( الكلمة بالانكليزية ) : ان واجبي الاخير كمقرر للجنة الثانية للدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة أن أقدم التقرير الخاص بالبند ٦٦ من جدول الاعمال وعنوانه " الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى : تنفيذ المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة " والوارد في الوثيقة A/31/335/Add.2 .

لقد بحثت اللجنة ، عن طريق المشاورات غير الرسمية مشروع قرار مقدم في ١٤ أيلول / سبتمبر من باكستان نيابة عن الدول الأعضاء في الامم المتحدة الذين هم أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والسوارد في الفقرة الثالثة من هذا التقرير .

ولم يمكن التوصل الى اتفاق حول مشروع القرار هذا .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تأخذ علماً

بتقرير اللجنة الثانية ؟ اذا لم أسمع اعتراضاً فسوف يتقرر ذلك .

اذن تقرر ذلك ( قرار ٤٣٠ / ٣١ ) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سأدعو الآن المندوبين الذين يودون شرح موقفهم

من تقرير اللجنة الثانية .

أول المتحدثين على القائمة هو السيد ممثل بلغاريا ، وسوف يتحدث بالنيابة عن مجموعة

دول شرق أوروبا .

السيد يانكوف ( بلغاريا ) ( الكلمة بالروسية ) : بالنسبة لتقرير اللجنــــــــــــــــة الثانية حول أعمالها خلال الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة ، للجمعية العامة واروادة في الوثيقة A/31/335/Add.2 يشرفني باسم وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية المجر الشعبية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية منغوليا الشعبية وجمهورية بولندا الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية أوكرانيا وجمهورية تشيكوسلوفاكيا وجمهورية بلغاريا الشعبية أن أعلن ما يلي :

أولا - ان اعادة تنظيم هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس ديمقراطية والحاجة الى القضاء على أى تمييز أو ظلم أو أمر هي من مقتضيات عصرنا الهامة وبفضل الوفاق الدولي الذى تحقق خلال الاعوام الاخيرة والذى أصبح من العوامل الاكثر تأثيرا على العلاقات الاقتصادية الدولية . لقد ظهرت احتمالات جديدة وامكانيات لاعادة تنظيم هيكل النظام السابق وتقسيم العمل الرأسمالي الذى كان مفروضا منذ عهد الاستعمار ، وهذه الامكانيات والاحتمالات الجديدة قد انعكست في الاعلان وبرنامج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادى دولي جديد وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول الذى صدر عن منظمة الامم المتحدة .

لقد تضمنت هذه الوثائق المبادئ التي هي شروط هامة للغاية لاعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بنجاح وعلى أساس من الديمقراطية والعدالة ، انه في ظروف الوفاق والحفاظ على السلام وتعزيز الامن الدولي والتقدم في مجال نزع السلاح ، فانه يمكن وبنجاح تطوير التعاون الاقتصادي الدولي الجديد لصالح كافة الدول .

ان مشاكل التنمية ومشاكل نزع السلاح مرتبطة ارتباطا وثيقا فيما بينها ، والاجراءات الفعالة في مجال نزع السلاح سوف تيسر اضاء طابع ديمقراطي على العلامات الاقتصادية الدولية وتحرير موارد ضخمة من أجل التنمية الاقتصادية لكافة البلدان .

ثانيا - ان اقامة - ولأول مرة في التاريخ - علاقات مالية متبادلة على قدم المساواة في شكل جديد في اطار المجتمع الاشتراكي لهي مساهمة حاسمة للتغيير في العلاقات الاقتصادية الدولية في مجموعها . والدول الاشتراكية تؤيد اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يستجيب لاحتياجات الدول النامية التي تقتضي تغييرا جذريا في العلاقات الخارجية بينها وبين البلاد الرأسمالية

المتقدمة ، وهذا التقدم الذي أحرز بالنسبة للقضاء على الاستعمار يجب أن يمتد الى المجال الاقتصادي ولا بد من أن يوضع حد لضغوط الاحتكارات الامبريالية الغربية واستغلال الدول الرأسمالية المتقدمة للموارد المادية والبشرية للدول النامية .

ثالثا - ان الدول الاشتراكية تجعل من علاقاتها الاقتصادية مع البلدان النامية علاقات تقوم على الاحترام الدقيق للمساواة في الحقوق والفوائد المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول . وقد منحت دائما وسوف تستمر في منح معونة متعددة الاشكال الى الدول النامية وفي شكل يتفق مع النظام الاشتراكي ومصالح الدول النامية ذاتها . وبهذه المناسبة فلا أمر يتعلق بمعونة حقيقية وليس بنشاط اقتصادي كما هو الحال في اطار الدول المتقدمة التي تهدف عن طريق الاستثمارات الاجنبية الى الابقاء على التأخر الاقتصادي وزيادة استغلال الموارد المادية والبشرية في البلدان النامية .

رابعا - لا يمكن أن تقبل محاولات تشويه الحقيقة دون أية مبررات باقحام المجتمع الاشتراكي في عملية تقسيم العالم الى أغنياء وفقراء . وبذلك توضع الدول الاشتراكية في نفس الاطار الذي توضع فيه الدول الرأسمالية بالنسبة للمسؤولية التاريخية والتأخر الاقتصادي للدول النامية وآثار استغلال الاستعمار الجديد الذي يضر بهذه البلدان ، لن يكون هناك مبرر بأن ينسب الى الدول الاشتراكية مسؤولية آثار الاستعمار ولا الآثار الضارة التي تتعرض لها الدول النامية بسبب الظلم المستمر فسي العلاقات الاقتصادية ولا العبء الثقيل الذي تشكله أزمة الاقتصاد الرأسمالي .

خامسا - بالنسبة لمشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الثانية فان موقفنا في هذا الشأن يقوم على أسس من المبادئ التالية .

ان مؤتمر باريس حول التعاون الاقتصادي الدولي قد قام في خارج اطار الامم المتحدة وكان له طابع محدود ، ونحن واثقون من أن النتائج والتقييمات الواردة في مشروع القرار هذا لا تشكل خطوة الى الأمام بالنسبة لوثائق هامة كالوثائق التي صدرت خلال العام الماضي عن الأمم المتحدة مثل ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، وبرنامج العمل من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وفي مشروع القرار هناك اغفال لأهم عقبة على طريق نحو اعادة تنظيم جذري للعلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي ، وهو موقف الاوساط الاحتكارية في الدول

الرأسمالية ولا يمكن أن نأمل تخليها عن هذا الموقف عن طريق المفاوضات المحدودة ، حتى اذا كان اطار هذه المفاوضات يتسم ببعض المساواة . ان بلادنا لا يساورها شك على الاطلاق في امكانية تحقيق تقدم ملموس في اطار من المفاوضات المحدودة بالنسبة للموضوعات الاساسية الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية . وكما تعلمون فان الدول الاشتراكية لم تشارك في أعمال مؤتمر باريس ولا تعتبر نفسها ملزمة بقرارات هذا المؤتمر .

سادسا - ان وفود الدول الاشتراكية استجابت الى طلب مجموعة ال ٧٧ بالموافقة دون تصويت على مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة الثانية . ونحن نشارك في مجالات عدة قلق الدول النامية الذي تم التعبير عنه في هذا التقرير ونؤيد مطالبها المادلة التي تقدمت بها الى الدول الرأسمالية المتقدمة . ومع ذلك فهذا لا يعني أننا نوافق على كافة الآراء الواردة في هذا التقرير . نحن نؤيد الاسلوب الذي تم به عرض التعاون الاقتصادي ومشاكله لأن هذا الاسلوب يتفق مع ما تقوم به الدول الاشتراكية وموقفها بشأن هذه المشاكل والتي سبق عرضه مرارا في اطار الامم المتحدة .

سابعا - ان الدول الاشتراكية تحاول بصورة مستمرة المساعدة على اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطية والقضاء على أى تمييز وظلم في الحقوق ، في هذا الاطار . وقد تقدمت بلادنا باقتراحات محددة في هذا الاطار خاصة للامم المتحدة . والدول الاشتراكية لن تبتعد مستقبلا عن هذا الموقف المبدئي البناء .

السيد كاتازاوا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية): ان الدورة الحادية والثلاثين

المستأنفة للجمعية العامة سوف تختتم دون الموافقة على أى قرار حول مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، وانه لمن دواعي الأسف الشديد اننا لم نتمكن من الوصول الى اتفاق حول القرار بعد خمسة ايام من المفاوضات الجادة والمكثفة ، ولا نستطيع ان ننكر ان لدينا تقييمات مختلفة لنتائج المؤتمر الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي وكذلك على مسار الاجراءات التي يجب ان نتخذها في المستقبل ، ولدينا الوقت الكافي للتفكير في امر هذه المشكلة في الدورة العادية القادمة ، وآمل أن نتمكن من حل الخلافات بما يحوز رضا الجميع وذلك في الدورة العادية الثانية والثلاثين القادمة .

ان الحوار بين الشمال والجنوب ليس عملية سهلة بالنسبة لنا جميعا ، نظرا لأن المشكلات التي يعالجها هذا الحوار مشكلات معقدة ، وتخضع لتقييمات مستمرة . في الماضي واجهنا كما سنواجه في المستقبل الرضا وخيبة الامل في هذا الحوار . ومع ذلك فاننا جميعا نتفق على ان هذا الحوار له الآن نتائج تسهم في تنمية البلدان النامية ، وكذلك الاقتصاد العالمي . ان مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي كان مرحلة اخرى في ذلك الحوار المستمر ، وأعتقد انه بهذه الكيفية كان اسهاما ايجابيا في التعاون الاقتصادي الدولي .

واليوم ، لم نتمكن من الوصول الى اتفاق ، ولكننا نعلم جميعا ان جهودنا المشتركة في المستقبل سوف تكون غير مستمرة . وأود ان أؤكد من جديد ان حكومة بلادي سوف تواصل جهودها كمشارك نشط في جهود المجتمع الدولي ، وذلك من أجل دفع تنمية البلدان النامية الى الأمام والاقتصاد العالمي ككل .

السيد يونغ (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : اننا نشعر ببعض

الارتياح ان نشهد نهاية الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ولم يبق سوى اقل من ٢٤ ساعة قبيل بدء الدورة الثانية والثلاثين .

ان وفد بلادي لا يتوقع ان تكون هذه الأيام اياما سهلة ، وقد ادركنا ان وجهات النظر مختلفة سواء كانت حول مغزى مؤتمر باريس ، او حول تنظيم جهودنا المشتركة مستقبلا ، خاصة في منظومة الامم المتحدة . وكنا نتوقع ان تكون المفاوضات مطولة وضعبة ، وكنا سعداء للغاية ان رأينا ان هناك تقدما كبيرا سمح بالتقارب بين وجهات النظر . وقد تعلمنا الكثير اثناء محاولتنا

حل هذه المشاكل ، الا أننا لم ننجح في هذا ، ومن المحتمل ان يكون مرد هذا الى ضيق الوقت بالنسبة لحل المشاكل الهامة والخلافات في الرأي التي اثارها مشروع القرار ، واذا كان ذلك حقيقيا ، فان وفد بلادي يود مرة اخرى ان يجدد التزامه للافادة تماما من الوقت المتاح لنا أثناء انعقاد الدورة المقبلة للجمعية العامة ، واننا لحريصون على ان نناقش الوسائل الكفيلة بتخصيص وقت كاف لمعالجة مسألة الانطلاق نحو نظام اقتصادي دولي جديد .

ولا أود ان انتهي دون ان اعبر عن مشاعر القلق ، وأخشى ان تكون الرسالة الخاصة بالتوفيق والتي ظهرت من ملاحظات جميع المشتركين أثناء الأيام الاولى لهذه الدورة الحادية والثلاثين المستأنفة للجمعية العامة ، قد قلّت حدتها لعدم قدرتنا على التوصل الى اتفاق عام في الرأي . وانا أشعر بالقلق حيث يوجد الكثير أمانا مما ينبغي علينا عمله ، داخل هذه الهيئة ، وفي بلدي .

ومن الملاحظ ان كلمات الوزير ماك ايتشن بالنسبة للرأي العام في بلاده تنطبق ايضا على الولايات المتحدة ، فنحن نعيد بناء دعم شعبنا للأمم المتحدة ولجهتنا المشترك في بناء نظام اقتصادي دولي اكثر انصافا . اننا لا نريد ان تتسبب انتقادات هذا الجهد في تقليل تقدمه ، وان حكومة بلادي ما تزال مصممة على اثبات عدم صحة تلك الانتقادات ، وتود أن تؤكد ان منظومة الأمم المتحدة يمكن ان تكون مركزا لمشاورات وحوارات مثمر .

ان مفاتيح النجاح في هذا الحوار ذات طبيعة مشرة ومزدوجة ، اي ذات طابع سياسي وطابع عملي . ان الطابع العملي يجب ان يكون مركزا على التفاهم المتبادل ، ولنتطلع جميعا الى الفرص التي ستتيحها لنا الدورة المقبلة ، ونحن نظوى صفحة هذه الدورة .

السيد بارتون (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : ليس في نيتي ان اتحدث عن مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي لأن السيد ماك ايتشن قد عرض وجهات نظر حكومتنا بشأن هذا المؤتمر بعد ظهر يوم الثلاثاء الماضي وذلك بصورة اكثر فعالية مما استطيع ، ولكنني أود ان اذكر ان نتائج ذلك المؤتمر كانت تمثل خليطا من النجاح والفشل ، ومن التقدم وخيبة الأمل ، بالنسبة لجميع المشتركين ، وكان الأكثر أهمية انه كان هناك اتفاق على ان المؤتمر قد أسهم في فهم أفضل للحالة الاقتصادية الدولية ، وقد اتفق على ان الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي

كان المؤتمر جزءاً منها سوف يتابع باستمرار بصورة فعالة هنا في الامم المتحدة وفي أماكن أخرى .  
والذى يعنينا - في الوقت الحاضر - بصفة خاصة هنا هو أن هذا الحوار البناء الذى تحدث عنه  
السيد ماك ايتشن يجب ان يستمر وبصورة نشطة هنا في الامم المتحدة ، وفي أماكن أخرى . وان وفد  
كندا سوف يبذل كل ما في وسعه في هذا الاطار عندما نستأنف عملنا غدا في اطار الدورة الثانية  
والثلاثين للجمعية العامة .

السيد سوندر برغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد السويد يشمر بالأسف

لأنه على الرغم من كل الجهود الكبيرة في جميع الجوانب لم يكن في الامكان الوصول الى تقييم متفق  
عليه لنتيجة أعمال مؤتمر باريس . وفي رأى وفد السويد فان مؤتمر باريس لا يمكن الحكم عليه من حيث  
النجاح التام او الفشل التام ، وصحيح انه قد احرز تقدم غير كبير فيما يتعلق بعدد من المسائل  
الهامة ، ومع ذلك فاننا نرى ان المؤتمر قد حقق فعلا بعض النتائج الايجابية ، اذكر من بينها قبول  
الصندوق المشترك ، وبرنامج العمل الخاص ، والاتفاق العريض على زيادة حجم مساعدات التنمية  
الرسمية بدرجة كبيرة .

ان مؤتمر باريس كان تفاوضا بين عدد محدود من البلدان ، ومن المهم ان يستمر هذا  
العمل من جانب المجتمع الدولي بأسره ، أى في اطار الامم المتحدة ، ويجب العمل على وضع  
وسائل لتحقيق ذلك في الدورة الثانية والثلاثين ، ويجب على المجتمع الدولي بذل جهود حاسمة  
ومكثفة من أجل تحقيق نتائج ايجابية بشأن المسائل المتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولى  
الجديد ، وتشجيع الحلول للمشكلات القائمة في تحسين التعاون الاقتصادى الدولى والاندما  
الاقتصادى والاجتماعى للبلدان النامية .

السيد غريت (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أصيب وفد استراليا بخيبة الأمل حيث لم يتم التوصل - بعد كل ما بذل من جهود - الى اتفاق حول تقييم نتائج مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي .

ولقد كنا نعتقد منذ البداية ، أن المهمة الطقاه على عاتقنا في هذه الدورة المستأنفة ، انما هي مهمة صعبة : فقد كنا نسعى الى اتفاق عام في الرأي ، وهو الذي لم يتوصل اليه الوزراء في باريس . ووصفتنا مشتركين في المؤتمر ، نعترف تماما انه لم يكن من المستطاع التوصل الى اتفاق في المؤتمر حول جميع المسائل الهامة التي واجهتنا في باريس . ومع ذلك ، فان المؤتمر قد حقق نتائج ايجابية في بعض المجالات التي تخص جميع البلدان ، وفي رأينا ، ان المؤتمر قد ساهم مساهمة كبيرة في زيادة درجة التفاهم بين البلدان في مسائل الشمال - الجنوب .

لذلك ، فاننا لا نعتبر مؤتمر باريس فاشلا ، كما لا نعتبره حدثا نهائيا ، بل نعتبره مرحلة هامة في حوار مع البلدان النامية . ونأمل بهذه الروح ، ان نتكمن من التوصل الى تقييم متزن لهذا المؤتمر ، محددين نوع المجالات التي تم فيها احراز تقدم ، ومعلنين من جديد استعداد المجتمع الدولي لمواصلة مزيد من الجهود للتوصل الى حلول لما يواجهه البلدان النامية من مشاكل طحلة .

السيد بريتنشتاين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد عقدت هذه الدورة المستأنفة بصفة النظر في نتائج مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي . ويأسف وفد بلادي كثيرا ، لأنه اتضحت صعوبة عمل تقييم مشترك لهذا المؤتمر ، كما كان من الصعب الاتفاق على الكيفية التي يمكن لمنظومة الامم المتحدة أن تضي على افضل وجه باعمال مؤتمر باريس . ورغم اني أمثل دولة لم تشارك في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي ، فاني أود أن أسجل موقف وفدي في العبارات التالية :

أولا ، ان فنلندا تقدر الجهود التي بذلها كل المشتركين في مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي نحو اقامة علاقات اكثر عدالة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

ثانيا ، اننا نعتبر بان المؤتمر قد توصل الى اتفاق بشأن بعض المسائل والتدابير التي يقوم بدراستها . وفي رأينا ، ان المؤتمر قد أسهم أيضا ، بطريقة هامة في فهم مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي ، وضرورة اجراء تعديلات هيكلية للنظام الحالي .

ثالثا ، ان فنلندا تأسف لأن المؤتمر قد فشل في التوصل الى اتفاق حول عدد كبير من المسائل ذات الالهية وبالذات للبلدان النامية ، ولأنه لم يحقق التقدم المأمول وقت انعقاده . ونحن نعترف ايضا ان مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي يمثل خيبة أمل بالنسبة لخلفية مشاكل وتوقفات البلدان النامية .

رابعا ، اننا على استعداد لأن نواصل بنشاط اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد كحداولة مشتركة من جميع اعضاء الامم المتحدة .

خامسا واخيرا ، وفقا لوجهات النظر التي عبر عنها وزراء خارجية البلدان النوردية في اجتماعهم الاخير في هلسنكي ، فاننا نحث على بذل جهود جديدة في اطار منظومة الامم المتحدة لتحقيق هذه الاهداف .

السيد بينيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد كانت اسبانيا تؤد أن يتم التوصل الى اتفاق عام في الرأي حول مشروع القرار الذي قدمته مجموعة السبعة والسبعين . ولقد عطنا مع الوفود الاخرى بصورة مكثفة خلال هذه الدورة المستأنفة لتحقيق هذا الغرض . لذلك ، فاننا نعرب عن اسفنا لعدم التوصل الى اتفاق ، بينما كنا نعتقد حتى آخر لحظة في امكانية التوصل اليه . ومع ذلك ، فلا يجوز أن تشير دهشتنا حقيقة عدم التوصل الى اتفاق حول تقييم نتائج مؤتمر لم يشترك فيه عدد كبير من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وأخيرا ، فان تحليل نتائج مؤتمر باريس ، وما تم التوصل اليه هناك ، وقيمة الاتفاقات ودرجة الاتفاق الذي تم التوصل اليه هناك ، سوف تبدو واضحة في ضوء احداث المستقبل ، وفي ضوء التقدم المحرز نحو اعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ولن اتطرق الى مدى جسامه المهمة او صعوبتها ، فقد تناولها كل من سبقني الى الكلام ، ولكنني أود أن أسجل اننا نعتقد ان هذا الحوار ، الذي يجب ان يستمر ، سوف يشغل قدرا كبيرا من عطنا هنا في الامم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو ممثل بلجيكا للكلام حيث يتكلم نيابة عن المجتمع الاقتصادي الاوروبي .

السيد إيرمان (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : انني ان اتحدث باسم المجتمع الاقتصادي الاوروبي ودوله الاعضاء ، اود أن أعبر عن الاهتمام الذي اولىناه للمناقشات المستفيضة التي سمحت لنا باستئناف هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة . اننا نولي اهتماما كبيرا لأعمال ونتائج مؤتمر باريس . لذلك ، فقد عطينا على أمل أن تعبر الجمعية العامة عن تقديرها لأعمال هذا المؤتمر بما يعكس وجهة نظر جميع الدول الاعضاء . ولقد عبرنا بهذه الروح عن وجهة نظرنا في البيان الذي وجهناه الى الجمعية العامة خلال المداولات العامة . ان المجتمع الاوروبي ودوله الاعضاء تكرر بهذه المناسبة رغبتها في تطبيق الالتزامات الجوهرية التي تم الاتفاق بشأنها في مؤتمر باريس، كذلك فانها تؤكد ايضا عزمها على المشاركة بنشاط في اعمال الدورة الثانية والثلاثين من أجل النهوض بتطوير التعاون الاقتصادي الدولي استمرارا للجهود المشتركة من أجل النظام الاقتصادي الدولي الجديد . واسمحوا لي ان اعبر عن امتناننا لرئيس اللجنة الثانية ، السيد فالديز ، وكذلك لنائب الرئيس السيد غورتيزا ، الذي قام بحمير لا ينفد برئاسة أعمال فريق الاتصال . ورغم اننا سبق ان تحدثنا عن ذلك في كانون الاول / ديسمبر الماضي ، فانني لا اود أن اغتتم بياني هذا ، سيدي الرئيس ، دون أن أعبر لكم عن تقدير المجتمع الاقتصادي الاوروبي ودوله الاعضاء للكفاءة والمجاوبة والحسم التي أدت بها دائما مناقشاتنا . وأخيرا ، اود ان أنتهز هذه الفرصة ايضا ، لكي أعبر عن بالغ تقديرنا لأعضاء الامانة العامة ، ومن بينهم المترجمين الفوريين ، على العون القيم الذي قدموه لنا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الكلمة الان للسيد ممثل وفد باكستان والذي سيتحدث

نيابة عن مجموعة ال ٧٧ .

السيد آخوند (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : حينما تحدثت هنا نيابة عن

مجموعة ال ٧٧ في بداية هذا الاسبوع ، قلت ان البلدان النامية تود أن تشترك مع المجموعات الاخرى في اجراء تقييم اجماعي لنتائج أعمال مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولية (GIEC) وذلك نرسي أساس عمل متفق عليه للدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة . وخلال الاسبوع الماضي ، فان أعضاء المجموعات المختلفة كانت مشتركة في الجهود المكثفة ومشاورة لتحقيق هذا الهدف . ونأسف جداً الآن هذه الجهود لم تأت باتفاق الرأى المنشود .

ان مشروع القرار الذي قدم في اللجنة الثانية نيابة عن مجموعة ال ٧٧ بواسطة وفد بلادي -

والوارد بتقرير اللجنة الثانية - يتضمن آراء البلدان النامية حول أعمال مؤتمر باريس وكذلك - وهذا شيء اطلق عليه أهمية كبيرة - مجريات الاجراءات المقبلة . ولأثناء المفاوضات والمشاورة التي جرت بين المجموعات المختلفة في الايام الاخيرة قدم عدد من الاقتراحات والتعديلات على هذا المشروع . ولقد كانت مجموعة ال ٧٧ رافضة في قبول الكثير من هذه الاقتراحات والتعديلات ، ولم تكن تريد أن ترى خلافات ، بشأن تقييم أعمال مؤتمر باريس ، تتقف في طريق أو تمنع المناخ اللازم للحوار بين البلدان المتقدمة والنامية . وفي منطوق التقرير ، كان مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي (GIEC) مرحلة من هذا الحوار . ونأسف لأن اتفاق الرأى لم يمكن الوصول اليه ، ويزداد أسفنا لأن وضوح اثناء النقاش أنه في حين توجد خلافات بين البلدان المتقدمة والنامية على أهمية الاتفاقيات التي أمكن الوصول اليها في باريس ، وقد تركت المسألة معلقة ، كان هناك عزم من جانب كل الاطراف على ضرورة استمرار الحوار وان يتم بطريقة تؤدي الى اتفاقات محددة . وقد اتفقت جميع المجموعات على أن يكون جهاز الامم المتحدة هو المنبر الذي يجرى في اطرافه الحوار بين البلدان المتقدمة والنامية ، وانه يمكن عقد دورة خاصة للجمعية العامة على المستوى الوزاري قبل أوائل عام ١٩٨٠ ، وذلك بغية تقييم التقدم الذي تم احرازه في الجهود التي ترمي الى اقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد . وقد لا يبعث على الدهشة ان الجمعية العامة لم تتمكن من الوصول الى موقف مشترك حول تقييم مؤتمر باريس ، لأنه كما هو واضح من تقرير المؤتمر ، فان المشاركين انفسهم في حين انهم

مقتنمون على ان المؤتمر كان مفيدا الا انهم لم يكونوا متففين على درجة وطبيعة التقدم الذى تم احرازه طوال ال ١٨ شهرا من المفاوضات التى جرت في باريس . وفي كلمتي هنا منذ أيام حاولت أن أعبّر عن الشعور بخيبة الأمل التى تشمر بها البلدان النامية ككل لهذه النتائج ، واتفاقيها مع تقييم مجموعة ال ١٩ . ان نتائج مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى (CIEC) قاصرة عن تحقيق الاهداف المنشودة . وتأمل الدول النامية ألا يكون عدم مقدرة الجمعية العامة في هذه الدورة المستأنفة ، على الوصول الى تقييم لأعمال مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى حائلا دون احراز تقدم في التعاون الاقتصادى الدولى ، واقامة نظام اقتصادى دولي جديد . ويجب بذل جهود جديدة حازمة من جانب المجتمع الدولى ، وخاصة من جانب البلدان المتقدمة ، وذلك لتحقيق نتائج ايجابية ومحددة خلال فترة زمنية محددة لصالحنا جميعا . وستتيح الدورة الثانية والثلاثون للجمعية العامة للامم المتحدة ، والتي ستفتتح أعمالها غدا ، الفرصة للبلدان المتقدمة والنامية للوصول الى اتفاق رأى جديد حول التعاون الاقتصادى الدولى ، ولا حياء التقدم نحو اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . ان الدورة العادية القادمة يمكن ان تسهم مساهمة كبيرة نحو تحقيق هذه الاهداف ، وذلك بالوصول الى اتفاق حول الخطوط الرئيسية لاجراء المفاوضات المحددة التقنية في شتى محافل أجهزة الامم المتحدة .

وكما قلت منذ أيام ، فاننا نعلق اهمية على تعهد المشتركين في المؤتمر ، وفي هذا الاطار فاننا نوجه هذا الى البلدان المتقدمة ، لكي تطبق في فترة معينة وصفة فعالة الالتزامات التى أمكن التوصل اليها في مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى CIEC : مثل اقامة صندوق مشترك ، وتطوير الهياكل الاساسية في افريقيا وبرنامج العمل الخاص . واننا نحث البلدان النامية ايضا على أن تعيد النظر في موقفها حول هذه المسائل والتي لم تحل بعد .

وتتوقع مجموعة ال ٧٧ أن المفاوضات الفعالة سوف تجرى من جانب البلدان المتقدمة المعنية في محافل الامم المتحدة ، وأن تنتهي هذه المفاوضات في اطار زمن محدد ، وأن تتحقق نتائج ايجابية في كل ما يتعلق باقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد . ان البلدان النامية من جانبها على استعداد للاشتراك في هذه المفاوضات بنية حسنة وروح بناءة .

اننا نشعر بأنه الى جانب المفاوضات في هذه المحافل ، يجب على الجمعية العامة أن تلعب دورها بوصفها الجهاز الاطى لرسم سياسة المجتمع الدولي ، كما يجب ان تستعرض الجمعية نتائج المفاوضات في المحافل المختلفة ، وان تضطلع بحل أية صعوبات يمكن أن تنشأ في هذه المفاوضات . وأخيرا ، فان البلدان النامية تعتبر أنه من الضروري عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في تاريخ لا يتجاوز عام ١٩٨٠ ، وذلك لبحث التقدم الذي أمكن احرازه في المفاوضات في المحافل المختلفة ، وأن تتخذ قرارها حول اسلوب العمل المقبل بما في ذلك شكل ومضمون الاستراتيجية الدولية في العقد الثالث للتنمية .

وانني انتهز هذه الفرصة ، سيدي الرئيس ، لكي أوجه تحية لك في هذا اليوم الاخير من الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، للطريقة التي ادرت بها أعمالنا خلال هذا المسام ، ووجهت بها خطانا . وأود أيضا أن أسجل تقدير وامتنان المجموعة التي أمثلها للجهود التي لا تكل التي عمل بها أعضاء الامانة العامة ، وخاصة المترجمين الفوريين وغيرهم من الموظفين ، الذين قاموا بخدمات ممتازة في كل وقت بالنهار وبالليل بغية المساعدة في تحقيق النجاح .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تنتهي من قائمة المتحدثين . وقبل اختتام بحثنا للبند ٦٦ من جدول الاعمال ، أود أن أوجه عناية الجمعية العامة الى موضوع يتعلق بمجلس محافظي الصندوق الخاص بالامم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية .

بموجب القرار (31/177) الصادر بتاريخ ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ قررت الجمعية :  
 " ان سياسات واجراءات الصندوق سيتولى وضعها مجلس محافظين يتكون من ممثلي ٣٦ دولة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة أو أعضاء الوكالات المتخصصة ، أو الوكالات الدولية للطاقة الذرية ، والذين تنتخبهم الجمعية العامة ، ومن بين من تضعهم فني الاعتبار الحاجة لتحقيق التوازن في التمثيل للدول النامية غير الساحلية المستفيدة من ذلك وبلدان المهور المجاورة من ناحية ، والبلدان التي يمكن أن تقدم معونة ، النامية منها ، والمتقدمة على حد سواء من ناحية أخرى " . (قرار ٣١/١٧٧ مرفق ، مادة ٤ ) .

وفي القرار رقم B 31/429 بتاريخ ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ قررت الجمعية العامة ان انتخاب اعضاء مجلس المحافظين سيجرى في الجمعية في دورتها الحادية والثلاثين المستأنفة كجزء من بحثها للبند ٦٦ من جدول الأعمال . وحيث انه لم يكن بالامكان الوصول الى اتفاق فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لأعضاء مجلس المحافظين ، فاني اقترح ان تقرر الجمعية ارجاء هذه الانتخابات الى دورتها الثانية والثلاثين . واذ لم اسمع أية اعتراضات ، فاني اعتبر انكم قد قررتم ذلك .

اذن تقرر ذلك (قرار 31/431)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن نكون قد انتهينا من نظر البند ٦٦ من جدول

الأعمال .

البيان الختامي للرئيس

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة قاربت نهايتها ، ولقد كانت المفاوضات اثناء الدورة المستأنفة طويلة ، ولكن الكلمات التي استمعنا اليها هذا المساء كانت قصيرة . وأرجو أن تكون هذه بادرة طيبة للدورة الثانية والثلاثين .

لقد اجتمعنا في هذه الدورة المستأنفة لبحث البند ٦٦ من جدول الأعمال ، بعد تلقي تقرير المؤتمر الوزاري الذي عقد في باريس للتعاون الاقتصادي الدولي . وكان الوقت المتاح لهذه الدورة قصيرا بحيث لم يسمح باجراء تقييم شامل لنتائج أعمال مؤتمر باريس . ولقد أشار السيد المحترم ممثل أسبانيا الى بيان مؤتمر باريس . وأرجو مخلصا ألا يكون لهذا البيان مثل النتائج غير السارة لمثيله في الأساطير القديمة .

ان التقدم اللازم لتحقيق نتائج مرضية ، فيما يتعلق بمشكلة اللغة التعقيد وواسعة في مداها ، يحتاج الى مزيد من الوقت . ولا نستطيع ان نتفاوض ضد الوقت . ويجب ألا يفت هذا من عضد الجمعية . لأنه خلال أسابيع قليلة ، حينما تجتمع الدورة الثانية والثلاثين غدا ، فان نفس الموضوع سيثار للبحث مرة أخرى تحت البند ٦٧ من جدول أعمال هذه الدورة . وخلال هذه الفترة

سيتاح الوقت للتأمل والتفكير ، كما ستتاح الفرصة أيضا لاجراء مشاورات بين المجموعات المختلفة في اطار بذل الجهود لتحقيق قدر أكبر من الاتفاق ، أكثر مما ثبت تحقيقه حتى الآن .

وبناء على مبادرة قائمة على التصور ، تستحق الثناء ، من الرئيس يومدين رئيس جمهورية الجزائر ، فقد عقدت الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة ، وذلك لبحث البند المعنون " دراسة مشاكل المواد الخام والتنمية " . وفي تلك الدورة الاستثنائية وافقت الجمعية العامة على اعلان وبرنامج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادى عالمي جديد .

وبناء على مبادرة رئيس دولة أخرى ، وهو الرئيس جيسكار ديستان ، رئيس جمهورية فرنسا ، عقد مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى في باريس ، وكان الهدف أساسا من عقد هذا المؤتمر ، هو بحث مشكلة الطاقة ، ولكن اتسع نطاق أعماله بحيث تضمن موضوعا له أهمية أكبر بالنسبة للبلدان النامية في العالم الثالث . من مشكلة الطاقة ، ألا وهو موضوع التعاون الاقتصادى الدولى . ولم يكن هذان الموضوعان منفصلين ، ولكنهما كانا مرتبطين ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا ، ويتعلقان بالنظام الاقتصادى العالمى الجديد . وقد استحق رئيس فرنسا شكرنا وامتنانا لأنه أتاح وسائل مناقشة هذا الموضوع من جانب عدد محدود من ممثلي الشعوب التي تمثل كل المصالح تقريبا . ان موضوعا له هذا الحجم الضخم ، وله مثل هذه الأهمية الحيوية لكل أعضاء الأمم المتحدة ، يجب أن يبحث بعد ذلك من جانب الأمم المتحدة نفسها . ان المؤتمرات والمجموعات الصغيرة مثلها كمثل الروافد التي تصب في المجرى الرئيسى ، لمفاوضات الأمم المتحدة ونشاطها . ويحق لفرنسا أن تهنئ نفسها على الجهد الذى بذلته . واذا كانت نتائج مؤتمر باريس لم تكن على مستوى أمانى وتوقعات الأغلبية الكبيرة من المشاركين فيه ، فلم يكن ذلك بسبب المبادرة الفرنسية ، أو نتيجة للوساطة أو الموقف الفرنسى ، او كرم الضيافة الفرنسية .

ويجب علينا ان نتحقق من أن المواقف يجب ان تتغير اذا كنا نريد نظاما جديدا . وقد يبدو في ذلك شيء من الغرابة . ولكن هنالك شيء واحد دائم في الحياة ، ألا وهو التغيير . ولا يوجد أى مجال من مجالات العلاقات الانسانية يصدق عليه هذا الرأى ، أكثر من المجال الاقتصادى الدولى . وهينما تبحثون هذا الموضوع في المرة القادمة ، فاني احثكم على ان تتذكروا ذلك . ولن اطلب منكم ان تكونوا محافظين أو راديكاليين ، ولكني أطلب منكم بوصفكم ممثلي البلدان المتقدمة والنامية ان تكونوا عادلين ومنصفين لبعضكم البعض ولمصلحتكم .

وفي الجلسة العامة رقم ١٠٧ للدورة الحادية والثلاثين التي عقدت في ٢٢ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، استكملت الشكليات المعتادة . ولذلك فانه لا توجد حاجة اليوم لكي تلقى الخطاب الرئانية . وبالنسبة اليّ ، فقد كان شرفا وامتيازا عظيما لي أن اتيح لي الفرصة لرئاسة أعمال الدورة الحادية والثلاثين وللعمل معكم وأن أكون في خدمتكم . لقد كانت تجربة مجزية لا تنسى ، وستظل ذكراها في ذهني باستمرار .

انني اشكركم ايها السادة الأعضاء المحترمون بكل حرارة للمعاونة والتعاون اللذين قدمتموهما باستمرار اليّ خلال فترة رئاستي لتلك الدورة . ولقد كانت ثقتي في حسن نيتكم هي التي ساعدتني على العمل طوال تلك الدورة .

وقد شكرت من قبل السيد الأمين العام ، الدكتور كورت فالدهايم ، ومساعد الأمين العام لشؤون الجمعية العامة ، السيد ويليام بافوم ، وكل موظفي الأمانة العامة الذين عاونونا في عملنا للمليظة والمثابرة والاخلاص التي اظهروها في القيام بواجباتهم . وانتهد هذه الفرصة مرة أخرى لكي اعبر لهم نيابة عنكم وبالاصالة عن نفسي عن تقديرنا العميق للخدمات التي قدموها .

### البند ٢ من جدول الأعمال

#### دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أدعو كل شخص حاضر ان يقف دقيقة للصلاة

أو التأمل .

وقف الأعضاء دقيقة صمت .

#### اقفال الدورة الحادية والثلاثين

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعلن انتهاء أعمال الدورة العادية الحادية

والثلاثين للجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٣/٠٠